

ملحق

السنة الثانية

العدد ٥٠

الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

و ١٦ آذار ١٩٣١

عمان : الاثنين في ٢٧ شوال ١٣٤٩

مذاكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة التاسعة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للمجلس التشريعي الاردني الاول

مكتبة صبي الحور

الجلسة التاسعة والعشرون

افتتحت الجلسة التاسعة والعشرون للدورة الاعتيادية الثانية للجلس التشريعي الاردني الاول بتاريخ ٢٦-١-١٩٦١ للمصادف يوم الاثنين برئاسة فخامة الرئيس وحضور اكثرية قانونيه ولم يتغيب عن الجلسة الا مثقال باشا الفايز ، نجيب بك ابوشعر ، محمد بك الانسي ، عبدالله بك الكليب عقلة باشا الحمد ، سعيد بك المفتي .

فخامة الرئيس - يقرأ الضبط السابق .

حمد باشا بن جازي - اري يا فخامة الرئيس عدم قراءة الضبط لان ذلك اوفق للمصلحة .

شمس الدين بك - على شرط ان لا نضيق حقوقنا من عدم قرائته .

فخامة الرئيس - عندنا اقتراح لنجيب بك الشر يدي فليقرأ .

بما ان قانون الدخل يتناول المكلفين بدفع الضريبة والمستثنى منها والضريبة تقسم على ثلاثة انواع مقطوعة ونسبية ومتحولة وعلى المكلفين شرائط ومدد معينة ولم حق الاعتراض والاستئناف والتمييز ولكل منها مراجعة معلومة وعلى المحاسبين واجبات تجاه المكلفين كما على المكلفين تجاه مأموري المالية ولنظارة المالية خصائص في امر تنزيل صنف المكلفين بضريبة الدخل او تعديل جداول الضريبة المقطوعة والنسبية والاستثنائية او اضافة انواع جديدة اليها الى غير ذلك من الامور التي قل ما يأخذ العدل مجراها فيها في قانون التمتع الحاضر .

وبما ان طرح الضرائب وتوزيعها بالعدل والقسطاس المستقيم اشغل علماء الاقتصاد ورجال المال في العالم ولم يبتد على طريقة مضمونة تماماً تجعل العدالة تسير سيراً مطرداً دون ان يقع اجحاف بحق كل من المكلفين والحزاة العامة وجل ما يتوخى في اقتراح هذا التعديل هو جعل ضريبة الدخل اقرب للمعدل والمعقول بالنسبة للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الحاضرة ولان قانون التمتع المرعي اجراءه في الوقت الحاضر موضوع في ظروف واوضاع لا تشابه بوجه من الوجوه ما يقابلها من الظروف والاضاع الحالية التي تشابه مع تلك كل اللابئة ولما كانت القوانين تسير مع الزمن وتناسب مع الظروف والاحوال والاضاع لذلك اقترح تعديل قانون الدخل بشكل يضمن بحقوق الحزينة والمكلفين سيدي .

عوده بك - ربما يكون صاحب الاقتراح على صواب بأقتراحه الا ان طلب تعديل قانون كبير ومربوط به فيه عدة جداول بمجرد طاب التعديل ونقيح القانون السابق لا يكفي للفناعة ومعرفة ما هي اضرار القانون الحالي وما هي التعديلات التي يريد المصو المحترم ادخلها حتى نعلم هل هي مفيدة للبلاد ام لا ؟

فأرجو من حضرة الزميل ان يربط لأئحة وسية المعالي بين فيها انتقاداته على المواد التي يجب ان تحمل محل المواد التي يرى انها مضره في مصلحة البلاد كي تأمل في الامر وتنضم النص .
نجيب بك الشر يدي - ان التعديل المطلوب وضع في المالية منذ العام الماضي وقد قرأته واخذت نسخة عنه غير ان النسخة ليست موجودة معي الان وان المالية ترغب في التعديل بعد الاختبار بعدم موافقة القانون الحالي لمصلحة الطرفين اي مصلحة المكلف والحزينة .

ولولا وجود تلك الصيغة الموضوعه في المالية والتي فكرت بها دائرة المالية منذ العام الماضي لسكت وضعت الصيغة التي اقترحها الان الزميل عوده بك غير اني نوهت عن خلاصة مواد القانون وفي كل مادة من هذه المواد اجحاف اما بحق المكلف والحزينة معاً واما بحق احد الاثنين .

هذا هو السبب الذي حدى بي لعدم وضع الصيغة وطالما ان المالية واضعة منذ العام الماضي وستأتي هذه الصيغة الى المجلس وستدرسها اللجنة المختصة ثم ينظر فيها المجلس نظر المدقق الحكيم لذلك لا اري لزوماً لوضع صيغة جديدة غير الصيغة التي فكرت فيها المالية لانها ادري مني بذلك .

عوده بك - فاعليتنا الا ان نشطر ورود الصيغة من دائرة المالية .

نجيب بك الشر يدي - كنا قبلنا كثير من الاقتراحات التي لم توضع فيها صيغة قانونية .

عوده بك - ولكن هذا شيء عظيم لان القانون كبير .

نجيب بك الشر يدي - ارجو وضع اقتراحي بالرأي .

نظمي بك - اذن اقترح توديعه للمالية مشغوعاً برغبة المجلس في لزوم سرعة ارسال المشروع

للموضوع من قبل دائرة المالية للمجلس فقط .

فخامة الرئيس - سمعتم الاقتراح .

عوده بك - ربما كانت المالية عدلت عن تعديل هذا القانون .

نظمي بك - عندما نقول المالية ان ليس لدي شيء من هذا القبيل حينئذ تكلف الزميل وضع صيغة لي بالمرام .

فخامة الرئيس - اضع اقتراح نظمي بك بالرأي .

فوافق المجلس على ذلك .

فخامة الرئيس - عندنا معاهدة الصلح مع تركيا .

ابراهيم بك - (قرأ المادة الاولى للدرجة في ضبط الجلسة الخامسة والعشرين) .

توفيق بك - هل لا لزوم لهذه المقدمة للدرجة في صدر مشروع القانون .

ابراهيم بك - هذه اسباب موجبة لازوم لها .

قبلت .

ابراهيم بك - (قرأ المادة للدرجة في الجلسة الخامسة والعشرين) .

توفيق بك - لقد دقت معاهدة الصلح والجدول الملحقة بهذا القانون فرأيت ان في نص القانون والجدول الملحقة به اشياء يمكن ان تحدث التباس بالنسبة لاصل المعاهدة التي بني عليها هذا القانون .

اولا - لقد قسمت الجدول الملحقة بالقانون الى جداولين والجدول الثاني من هذين الجداولين قسم الى فصلين ، فجاء هذا الترتيب بشكل يوقع التباس بين عنوان الجدول وبين عنوان فصل المعاهدة لان المعاهدة بعد ذاتها متقسمة الى فصول .

ثانياً - رأيت ان المعاهدة في نصها الاصلي قسمت الى فصول والفصول الى اقسام في حين ان الجدول الملحق بهذا القانون قسم بالعكس الى اقسام والاقسام الى فصول وهذا مما سبب التناقض بين المعاهدة والجدول .

ثالثاً - وجدت ان كثيراً من مواد المعاهدة ادخلت في الجدول في غير الفصل الذي ادخلت فيه في اصل المعاهدة وبما ان اصلاح هذه المخاذير بالتقيد بفصول المعاهدة يصعب علينا في وقت قليل ، اقترح ان يصرف النظر عن ذكر الفصول والمواد في الجدول وان يرتبط الى القانون ثلاثة جداول بدلاً من الجدولين اي ان يقوم مقام الفصل الاول من الجدول الثاني (الجدول الثاني) وبدلاً من الفصل الثاني من الجدول الثاني (الجدول الثالث) وعلى هذا الاساس .

ابراهيم بك - انا اوافق على ذلك .

فخامة الرئيس - سمعتم اقتراح السكرتير العام

فوافق المجلس على ذلك .

ابراهيم بك - (قرأ المادة الثالثة للدرجة في الجلسة الخامسة والعشرين) .

قبلت

ابراهيم بك - (قرأ المادة الرابعة للدرجة في الجلسة الخامسة والعشرين) .

قبلت

ابراهيم بك - (قرأ المادة الخامسة : الدرجة في الجلسة الخامسة والعشرين) .

قبلت

فخامة الرئيس - اضع مجموع القانون بالرأي

شمس الدين بك - كنت بينت في الجلسات الماضية الغاية من وضع هذا القانون وارهاله الى المجلس فمن مندرجات هذا القانون يفهم بأنه يخرج عن المنطق والصواب ويخالف اصول التشريع فهل سمع ان قانوناً من القوانين يشمل ما قبله بست سنوات مضت الا هذا القانون فانا ابري نفسي من قبول هذا القانون وان كان لا بد من قبوله فالمسئولية تقع على عاتق من قبله

فخامة الرئيس - اضع مجموع القانون بالرأي .

فقبل المجلس القانون بعد ان صححت الجداول على هذه الصورة :

الجدول الاول

« الاتفاقات والبروتوكولات المتعلقة بمعاهدة الصلح مع تركيا والمعاهدة في لوزان »

١ - الاتفاق بشأن شروط الإقامة والاشغال والصلاحية .

٢ - الاتفاق التجاري .

٣ - التصريح الخاص بمنح العفو والبروتوكول

٤ - البروتوكول المتعلق ببعض امتيازات منحت في المملكة العثمانية .

الجدول الثاني

مواد المعاهدة

المادة ٥٧ - ان الوقت المعين لتقديم كوربات او طلبات الفائدة على قروض وسلفات الدين العثماني العمومي والقروض العثمانية المقفولة سنة ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ بضمان الجزيرة المصرية ولتقديم ضمانات هذه القروض المسجوبة للدفع يعتبر في بلاد الدول المتعاقدة موقوفاً اعتباراً من ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩١٤ لغاية ثلاثة اشهر من وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ .

المادة ٥٨ - وافقت تركيا ايضاً على ان لا تطالب الحكومة البريطانية او رعاياها بمطالب

المبالغ التي دفعها ثمناً للبوارج الحرة التي اوصت الحكومة العثمانية عليها في انكلترا قبل الحرب ثم صادرتها الحكومة البريطانية في سنة ١٩١٤ ونازلت عن جميع حقوقها فيها .

المادة ٦٠ - ان الدول التي انسحلت اراضيها عن المملكة العثمانية بعد الحرب البلقانية بمقتضى هذه المعاهدة لما الحق ان تمتلك جميع ما فيها من الاموال والممتلكات خاصة المملكة العثمانية دون ان تدفع قيمتها .

من المفهوم ان الاموال والممتلكات التي تم انتقالها من دائرة التخصيصات السلطانية للدولة ورد ذكرها في الارادتين السنتين الصادرتين في ٢٦ آب سنة ١٣٢٤ (الموافق ٨ ايلول ١٩٠٨) و ٢٠ نيسان سنة ١٣٢٦ الموافق (٢ آب ١٩٠٩) وان الاموال والممتلكات التي كانت دائرة التخصيصات السلطانية تتولى شؤونها للصحة العامة هي من جملة الاموال والممتلكات المشار اليها في الفقرة السابقة وقد حلت الدولة المذكورة محل الدولة العثمانية في شأن هذه الاموال والممتلكات اما ما اوقف من هذه الاملاك فيبقى على حاله .

والاختلاف الذي نشأ بين الحكومة اليونانية والحكومة التركية بشأن الاموال والممتلكات التي انتقلت من دائرة التخصيصات السلطانية لاسم الدولة والواقعة في اراضي الحكومة التركية السابقة التي انتقلت الى حكومة اليونان بعد الحروب البلقانية او في اي وقت بعد ذلك يحال على مجلس تحكيم يعقد في مدينة لاهاي بمقتضى البروتوكول الخاص رقم ٢ الملحق بمعاهدة اثينا للموقعة في ١٤-١ تشرين الثاني ١٩١٣ وتنفق الحكومتان على صلاحية هذا المجلس .

ان احكام هذه المادة لا تؤثر في الصفة القانونية للاموال والممتلكات المسجلة باسم دائرة التخصيصات السلطانية او التي تتولى شؤونها ولم يشر اليها في الفقرتين الثانية والثالثة اعلاه .

الفقرات الاقتصادية

المادة ٦٤ - في هذا الفصل تعني عبارة « الدول المتحالفة » الدول المتعاقدة ماعدا تركيا وتشمل عبارة « رعايا الدول المتحالفة » الافراد والشركات والجمعيات التي تنتمي الى الدول المتعاقدة ماعدا تركيا او التي تنتمي الى دولة او بلاد تقع تحت حماية احدي هذه الدول .

ان احكام هذا الفصل المتعلقة « برعايا الدول المتحالفة » يستفيد منها الاشخاص الذين وان لم يكونوا قد اكتسبوا رعية احدي هذه الدول الا انهم مضوا من السلطات العثمانية نفس المعاملة التي عومل بها رعايا هذه الدول نظراً للحماية التي يتمتعون بها من الدول المتحالفة ولحق بهم ضرر من جراء ذلك .

الاموال والحقوق والمصالح

المادة ٦٥ - ان الاموال والحقوق والمصالح التي تخص (يمتلكها) افراد كانوا في اليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الاول سنة ١٩١٤ من رعايا الدول المتحالفة والتي لا تزال موجودة ويمكن اثباتها في البلاد الباقية تحت الحكم التركي في تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة تعاد الى اصحابها في حالتها الحاضرة .

ومقابل ذلك فان الاموال والحقوق والمصالح التي تخص الرعايا الاتراك ولا تزال موجودة ويمكن اثباتها في البلاد التي كانت تابعة للدولة المتحالفة او تحت حمايتها في اليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الاول من سنة ١٩١٤ او في البلاد التي سلخت عن المملكة العثمانية بعد الحروب البلقانية واصبحت تابعة لاحدى الدول تعاد حالاً الى اصحابها في حالتها الحاضرة . ويطلق هذا النص على الاموال والحقوق والمصالح التي تخص الرعايا الاتراك في البلاد المنسلخة عن المملكة العثمانية بمقتضى هذه المعاهدة والتي قد تكون صفت او طبق عليها تدبير استثنائي من قبل سلطات الدول المتحالفة .

وكذلك فان جميع الاموال والحقوق والمصالح التي يمكن اثباتها والواقعة في اية بلاد انسحلت عن المملكة العثمانية بمقتضى هذه المعاهدة التي بعد ان طبقت عليها الحكومة العثمانية اي تدبير استثنائي عسكري استلمتها الدولة المتعاقدة ذات السلطة في تلك البلاد تعاد الى اصحابها الشرعيين في حالتها الحاضرة ويسري هذا النص على الاموال غير المنقولة التي قد تكون صفتها الدولة المتعاقدة ذات السلطة في تلك البلاد . وجميع المطالب الاخرى بين الافراد ترفع الى الحاكم المحلية ذات الصلاحية .

ان جميع الاختلافات بشأن اثبات الاموال التي قدم طلب بها او بشأن اعادتها الى اصحابها يجب ان ترفع الى مجلس التحكيم المختلط المنصوص عليه في القسم الخامس من هذا الفصل .

المادة ٦٦ - تنفيذ احكام الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٦٥ تعيد الدول المتعاقدة بأسرع ما يمكنها جميع الاموال والحقوق والمصالح الى اصحابها الاصليين خالية من جميع التبعات التي وضعت عليها بدون موافقتهم . ومن واجب الحكومة التي تزد الاموال الى اصحابها ان تعوض على الفريق الثالث الذي قد يكون تملك هذه الاموال منها مباشرة او غير مباشرة ويضطر من ردها الى اصحابها اما الاختلافات والمنازعات التي تنشأ حول ذلك التعويض فتتظير فيها للمحاكم العادية .

وفي جميع الاحوال الاخرى يباح الفريق للفريق الثالث المتضرر ان يرفع الدعوى على الفريق المسؤول للحصول على التعويض .

وتطبقاً لهذه الاحكام تلقى وتوقف حالا جميع الاعمال التي قام بها الفريقان المتعاقدان وما اتخذاه من التدابير الاستثنائية الحربية بشأن نقل اموال الاعداء او حقوقهم او مصالحهم اذا لم تكن التصفية قد تمت ويجب تحقيق مطالب اصحاب الاموال والحقوق والمصالح بأعادتها حالا حالاً يثبتونها .

فأذا كانت الاموال والحقوق والمصالح التي نصت المادة ٦٥ على اعادتها الى اصحابها قد جرت تصفيتها من قبل حكومة احد الفريقين المتعاقدين عند توقيع المعاهدة يعني ذلك الفريق من مسؤولة رد تلك الاموال والحقوق او المصالح وذلك بدفعه متحصلات التصفية الى صاحبها واذا وجد مجلس التحكيم المختلط المنصوص عليه في القسم الخامس بناءً على طلب صاحب تلك الاموال او الحقوق او المصالح ان التصفية لم تجر بشروط تضمن الحصول على ثمن معتدل لامواله فله (المجلس) السلطة لدى عدم وصول الفريقين الى الاتفاق ان يأمر باضافة مبلغ من المال الى متحصلات التصفية اذا رأى ذلك من المدل وتماد تلك الاموال والحقوق والمصالح اذا لم يدفع المبلغ خلال شهرين من الاتفاق مع صاحبها او من صدور قرار مجلس التحكيم المختلط المشار اليه اعلاه .

المادة ٧٠ - ان المطالب المبينة على المواد ٦٥ و٦٦ و٦٩ يجب ان ترفع الى السلطات ذات الشأن خلال ستة اشهر ولدى عدم الوصول الى اتفاق ترفع الى مجلس التحكيم المختلط خلال ١٢ شهراً من تاريخ العمل بهذه المعاهدة .

المادة ٧١ - لائس نصوص هذا القسم بالمطالب او الدعاوي التي اقامتها حكومات الامبراطورية البريطانية وفرنسا واطاليا ورومانيا ودولة السرب والكروات والسلوفان ورعاياها على الحكومة العثمانية قبل اليوم التاسع والعشرين من تشرين الاول سنة ١٩١٤ بشأن اموالهم وحقوقهم وكذلك لائس بالمطالب والدعاوي المقامة على حكومات بريطانيا وفرنسا واطاليا ورومانيا ودولة السرب والكروات والسلوفان ورعاياها ويستمر السير في هذه المطالب او الدعاوي على الحكومة التركية وعلى الحكومات الاخرى المبينة في هذه المادة بحسب الاحوال الموجودة قبل ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩١٤ مع اعتبار الفاء الامتيازات .

العقود وضرورة الزمن

المادة ٧٢ - ان العقود المبينة تفاصيلها اذناه المعقودة قبل التاريخ المشار اليه في المادة ٨٢ بين

الاشخاص الذين اصبحوا بعد ذلك اعداء كما هو موضح في المادة المذكورة تبقى مرعية الاجراء مع مراعات احكامها ونصوص هذه المعاهدة .

« أ » عقود بيع العقارات وان لم تتم جميع معاملاتها على ان يكون قد تم "تسليم قبل الوقت الذي اصبح فيه المتعاقدون اعداء ضمن نص المادة ٨٢ .

« ب » عقود ايجارات الاراضي والبيوت المعقودة بين الافراد .

« ج » الاتفاقات المعقودة بين الافراد لاستثمار المناجم والاحراش والاراضي الزراعية .

« د » عقود الرهائن والضمانات .

« هـ » عقود تشكيل الشركات ماعدا « شركات الكوككتيف » التي لا تشكل بموجب القانون الساري عليها كياناً منفرداً عن الاشخاص المؤلفة منها .

« و » العقود معها كان الغرض منها المعقود بين الافراد او الشركات او الدولة او الولايات او البلديات او غيرها من الاشخاص المعنوية التي تتولى الشؤون الادارية .

« ز » عقود الاحوال الشخصية .

« ح » العقود المتعلقة بالهبات والمساعدات المالية على اختلاف انواعها . لا يفهم من هذه المادة انها تمنح العقود درجة قانونية تختلف عما كان لها عند عقدها . كما انها لا تسري على عقود الامتيازات

المادة ٧٤ - تسري على عقود الضمان احكام الحق لهذا القسم .

المادة ٧٥ - اما سائر العقود خلاف العقود المبينة في المادتين ٧٤ و٧٣ وعقود الامتيازات

التي عقدت مع اشخاص اصبحوا فيما بعد اعداء فتعتبر بانها مملوكة من التاريخ الذي اصبحوا فيه اعداء .

وبالرغم من ذلك يكون لاي الفريقين خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة حق المطالبة بتنفيذ ذلك العقد بشرط ان يدفع الى الفريق الآخر عندما تقتضي الظروف تعويضاً بحسب باعتبار الفرق بين الاحوال السائدة عند عقده والاحوال السائدة عند طلب تنفيذه . فاذا وقع خلاف على مبلغ هذا التعويض يعرض الامر على مجلس التحكيم المختلط ويكون حكمه باتاً .

المادة ٧٦ - تعتبر صحيحة جميع الاتفاقات المعقودة قبل تنفيذ هذه المعاهدة بين رعايا

الدول المتعاقدة الذين عقدوا العقود المبينة في المادة ٧٣ و٧٤ و٧٥ وبخاصة الاتفاقات التي نصت

على الفاء تلك العقود والعمل بها وطرق تنفيذها او تعديلها ومن جعلها الاتفاقات المتعلقة بنوع

العملة او سعر الكيبيو المتفق عليها .

المادة ٧٧ - تبقى العقود المعقودة بعد ٣٠ تشرين الأول سنة ١٩١٩ بين رعايا الحلفاء وتركيا نافذة ويسري عليها القانون العادي .

والمعقود المعقودة مع حكومة الاستانة في المدة الواقعة بين ٣٠ تشرين الأول سنة ١٩١٨ و ١٦ آذار سنة ١٩٢٠ تبقى أيضاً مرعية الاجراء ويسري عليها القانون العادي .
وجميع العقود والاتفاقات المعقودة بعد ١٦ آذار سنة ١٩٢٠ مع حكومة الاستانة والمتعلقة ببلاد بقيت تحت سلطة تلك الحكومة ترسل الى مجلس تركيا الوطني الكبير لموافقة عليها اذا قدم الفريقان ذوي الشأن طلباً بذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ وتفيد جميع الاموال المدفوعة بموجب هذه العقود لحساب من دفعها .

فاذا رفض مجلس تركيا الوطني الكبير الموافقة على هذه العقود يحق للفريق ذي الشأن اذا اقتضت الظروف ان يحصل على تعويض يوازي الضرر الذي لحق به مباشرة واذا وقع خلاف بشأن هذا التعويض يعرض الامر على مجلس التحكيم المختلط ويكون قراره باتاً .
لاتسري احكام هذه المادة على عقود الامتيازات .

المادة ٧٨ - جميع الاختلافات الموجودة الآن او التي يمكن ان تنشأ خلال الستة اشهر المشار اليها ادناه بشأن العقود التي تتعلق بالامتيازات يفصل بها مجلس التحكيم المختلط وتستثنى من ذلك الاختلافات التي يقتضي قوانين الدول المحايدة تقع ضمن صلاحية محاكمها الوطنية وفي الحال الاخيرة تبث في هذه الاختلافات المحاكم الوطنية للذكورة دون مجلس التحكيم المختلط .
ويجب ان تقدم الى مجلس التحكيم المختلط الطلبات بشأن الاختلافات التي تقع بمقتضى هذه المادة ضمن صلاحيته خلال ستة اشهر من تاريخ تشكيله .

وبعد انتهاء هذه المدة تفصل المحاكم ذات الشأن في الاختلافات التي لم ترفع الى مجلس التحكيم المختلط وفقاً للقانون العادي .

لاتسري احكام هذه في ظروف التي يكون فيها جميع الفرقاء قد قطعاً بلاداً واحدة خلال الحرب وسخروا انفسهم واموالهم عن طيبة خاطر كذلك لاتسري على الاختلافات التي فصلت فيها محكمة ذات صلاحية قبل ان اصبحوا اعداء .

المادة ٧٩ - جميع المدد المعينة لزمن اعلان الدعوى سواء ابتدأت قبل او بعد اعلان الحرب تعتبر انها توقفت في بلاد الدول المتعاقدة فيما يتعلق بالعلاقات والمعاملات مع الاعداء اعتباراً من ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩٢٣ حتى مرور ثلاثة اشهر من بعد وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ .

ويسري هذا النص بصورة خاصة على المدة المعينة لدفع الفائدة او كروونات الاسهم او لطلب دفع الضمانات للاستهلاك او التي يستحق دفعها لاي سبب آخر اما في رومانيا فتعتبر المدد المشار اليها اعلاه بأنها موقوفة اعتباراً من ٢٧ آب ١٩١٦ .

المادة ٨٠ - لاتعتبر الاوراق التجارية القابلة للتحويل التي عقدت مع الاعداء قبل الحرب بأنها غير صحيحة لعدم تقديمها في الوقت المعين لقبولها او دفعها او لعدم اعلان رفضها او دفعها الى صاحبها او محوليسها او لعدم اجراء البروتستو عليها او بسبب عدم اتمام اية معاملة تختص بها خلال الحرب .

اذا كانت المدة التي في خلالها يجب تقديم اية ورقة تجارية للقبول او للدفع او اعلان الساحب او المحول برفض قبولها او دفعها او اجراء البروتستو عليها قد انتهت خلال الحرب وقصر الفريق الذي كان يجب عليه ان يقدم الورقة التجارية او يجري عليها البروتستو او يعلن عدم قبولها او رفض دفعها في القيام بذلك خلال الحرب فانه بمنح ثلاثة اشهر من تاريخ وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ يجوز له في خلالها ان يقدم الورقة التجارية او يعلن عدم قبولها او رفض دفعها او ان يجري البروتستو عليها .

المادة ٨١ - البيوع التي عقدت خلال الحرب وفاء رهن عقد قبل الحرب كضمان لدين استحق دفعه تعتبر صحيحة بالرغم من انه لم يكن من المستطاع القيام بجميع المعاملات اللازمة لابلغ المدين على ان يكون للمدين الحق الصريح في طلب حضور الشهود امام مجلس التحكيم المختلط لتسوية الحساب فان لم يحضر الدائن يجازى بدفع العطل والضرر .

ومن واجب مجلس التحكيم المختلط ان يسوي الحسابات بين الفريقين وان يتحقق الظروف التي يبيع فيها المال المرهون وان يأمر الدائن بدفع تعويض المدين لقاء اية خسارة تحملها من جراء البيع اذا كان الدائن عمل بنكية سيئة او اذا لم يتخذ جميع التدابير التي في استطاعته لاجتناب البيع تحت تلك الظروف للحصول على ثمن معتدل .

تسري هذه المادة فقط على الاعداء ولا تشمل المعاملات المشار اليها اعلاه التي تكون قد جرت بعد اليوم الاول من شهر ايار سنة ١٩٢٣ .

المادة ٨٢ - عملاً بهذه المادة يعتبر الفريقان المتعاقدان اعداء ابتداء من الوقت الذي اصبحت فيه التجارة بينهما غير ممكنة او خطيرة او غير قانونية بمقتضى القوانين او الاوامر او الانظمة التي شرت على احدهما .

واستثناء للواد ٧٢ و ٧٩ و ٨٠ يسري على العقود القانون العادي اذا كانت قد عقدت مع الاعضاء في بلاد احد الفريقين الساميين المتعاقدين (وفي جملتهم الشركات) او وكلائهم اذا كانت تلك البلاد معادية لاحدى الدول المتعاقدة الذين بقوا هنالك اثناء الحرب وكانوا احرارا وفي امكانهم ان يتعاملوا باملاكهم بحرية .

الملحق

١ عقود ضمان الحياة

ان عقود ضمان الحياة المعقودة بين الضامن وشخص آخر اصبحت فيما بعد من الاعضاء لا تعتبر مفسوخة بسبب نشوب الحرب او لان الشخص المضمون اصبحت من الاعضاء وكل مبلغ استحق دفعه خلال الحرب على عقد ضمان لم يفسخ بمقتضى الفقرة السابقة يجب استرداده بعد الحرب مضافا اليه فائدة بنسبة ٥ في المئة في السنة من تاريخ استحقاقه الى تاريخ دفعه .

فاذا انتهت مدة العقد خلال الحرب لعدم دفع الاقساط او فسخ بسبب اخلال في شروطه يكون للشخص المضمون او وكيله او لذوي الاستحقاق الحق في اي وقت خلال ١٢ شهرا من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة ان يطالب الضامن بدفع قيمة البوليسه عند تاريخ انتهائها او الغائها مع فائدة ٥ في المئة سنويا .

والرعايا الاتراك الذين انتمت عقود الضمان على الحياة التي عقدها قبل ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩١٤ او اخفضت قيمتها قبل تنفيذ هذه المعاهدة لعدم دفع الاقساط بمقتضى الشروط المبينة في تلك العقود يحق لهم اذا كانوا لا يزالون في قيد الحياة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ هذه المعاهدة ان يستردوا بالسهم لجميع المبلغ الذي ضمنوا حياتهم عليه وعليهم بعد معاينتهم وفحصهم من قبل طبيب الشركة واقتناع الشركة بنتيجة المعاينة ان يدفعوا الاقساط المتأخرة مع فائدة مركبة قدرها (٥) في المائة .

٢ عقود ضمان الحياة المعقودة بعملة خلاف الليرة التركية قبل اليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الاول سنة ١٩١٤ بين شركات من تبعة احدى الدول المتحالفة وبين رعايا الحكومة العثمانية وقد دفعت اقساطها قبل ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩١٥ وبعده اوقبل ذلك التاريخ فقد تسوى اولا بتقرير حقوق المضمونين وفقا للشروط العمومية المبينة في البوليسه عن المدة الواقعة قبل ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩١٥ وذلك بالعملة المعينة في العقد بحسب سعرها في البلاد التي اصدرتها (مثلا كل مبلغ عين بفرنكات او بفرنكات ذهب او بفرنكات « افكتيف » يدفع بفرنكات فرنسية)

وثانيا يدفع المبلغ بالليرات التركية الورق عن المدة الواقعة بعد ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ وبحسب الليرة التركية بحسب قيمتها الذهب قبل الحرب .

فاذا اثبتت الرعايا الاتراك الذين عقدت عقودهم بعملة خلاف العملة التركية على انهم استمروا على دفع الاقساط المستحقة عليهم منذ ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩١٥ بالعملة المعينة في العقود فتسوى العقود بتلك العملة بحسب سعرها في البلاد التي اصدرتها حتى عن المدة الواقعة بعد ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩١٥ .

اما الرعايا الذين عقدت عقودهم قبل ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩١٤ بعملة غير العملة التركية مع شركات تشتمع برعوية احدى الدول المتحالفة ولا تزال تلك العقود سارية الفعل بسبب دفع اقساطها فيحق لهم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة ان يستردوا بالسهم للمبلغ الكامل المعين فيها بالعملة المعينة في العقد بحسب سعرها في البلاد التي اصدرتها ولهذا الغاية يجب عليهم ان يدفعوا بتلك العملة الاقساط التي استحققت منذ ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩١٥ ومن الجهة الاخرى فان الاقساط التي دفعوها بليرات عثمانية ورق منذ ذلك التاريخ تعاد اليهم بالعملة نفسها .

٣ عقود الضمان المعقودة بليرات عثمانية تدفع بليرات عثمانية ورق .

٤ لا تسري احكام المادتين ٢ و ٣ على حاملي البوليس الذين قرروا بالاتفاق مع شركات الضمان قيمة بالسهم وكيفية دفع اقساطها ولا على الذين دفعت بالسهم قما في تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة .

٥ عملا بالواد السابقة تعتبر عقود الضمان كعقود ضمان على الحياة اذا كانت تتوقف على مقدار حياة الانسان مع معدل الفائدة لحساب الفريقين المتبادل .

٢ الضمان البحري

٦ لا تعتبر عقود الضمان البحرية مع مراعاة احكامها مفسوخة اذا كان الخطر قد وقع قبل ان اصبحت القرينان اعداء ولا تعتبر البوليسه شاملة للاضرار الناشئة عن الاعمال العدائية التي قامت بها الدولة التي كان الضامن من رعاياها او التي قام بها حلفاء تلك الدولة .

٣ الضمان على الحريق

مع مراعاة القيد المنصوص عليه في المادة السابقة لا تعتبر مفسوخة عقود الضمان على الحريق وجميع عقود الضمان الاخرى .

الديون

المادة ٨٤ - قد اعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بان الديون المعقودة قبل الحرب التي استحققت قبل وقوعها او في اثنائها ولم تدفع بسببها يجب ان تدفع حالا بمقتضى احكام تلك العقود وبالعملة المتفق عليها بحسب سعرها في البلاد التي اصدرتها .

وقد تم الاتفاق بدون اجحاف باحكام ملحق القسم الثاني من هذا الفصل على انه اذا كان المبلغ المستحق دفعه وفاء لدين عقد قبل الحرب قد جمع في خلال الحرب كله او بعضه بعملة خلاف العملة المذكورة في العقد يمكن دفع ذلك المبلغ بتسليمه للدائن بالعملة التي جمعت فعلا ولا يؤثر هذا النص في اية تسوية مخالفة للنصوص السابقة اذا تمت باتفاق اختياري بين المتعاقدين قبل وضع هذه للماهدة موضع الاجراء .

المادة ٨٥ - لا يسري نص هذه المادة والمواد الاخرى من هذا الفصل «الفقرات الاقتصادية» على الدين العثماني العمومي .

«الحقوق الصناعية والادبية والفنية»

المادة ٨٦ - مع مراعاة نصوص هذه المادة تصان الحقوق الصناعية والادبية والفنية كما كانت عليه في ١ آب سنة ١٩١٤ وفقا لقانون كل دولة من الدول المتعاقدة وتعاد ابتداء من العمل بهذه الماهدة في بلاد الفريقين الساميين المتعاقدين الى اصحابها عند نشوب الحرب او الى وكلائهم القانونيين وكذلك يعترف بالحقوق التي لولا الحرب لكان من الممكن اكتسابها في اثنائها بتقديم طلب قانوني لصيانة الاموال الصناعية او لنشر الاشغال الادبية او الفنية وتصان لاصحابها ابتداء من تنفيذ الماهدة .

و بدون اجحاف بالحقوق الواجب اعادتها لاصحابها وفقا للنص اعلاه جميع الاعمال (وفي جملتها منح الرخص) التي عملت بمقتضى التدابير الخاصة المتخذة في خلال الحرب من قبل سلطة تشريعية او اجرائية او ادارية بشأن حقوق الرعايا العثمانيين الصناعية او الادبية او الفنية تبقى سارية ومعمولا بها ويطلق هذا النص ايضا مع اجراء التغييرات الضرورية على التدابير المتخذة من السلطات التركية فيما يخص بحقوق رعايا الدول المتحالفة .

المادة ٨٧ - الرعايا العثمانيون الموجودون في بلاد الدول المتعاقدة ورعايا الدول المتعاقدة الموجودون في تركيا يمنحون مدة لا تقل عن سنة من وضع هذه الماهدة موضع الاجراء يستطيعون في خلالها بدون استثناء اي جزاء او ضريبة منهم من انجاز اي عمل او معاملة ودفع اي رسوم

والقيام بالتعهدات والواجبات التي تفرضها قوانين وانظمة تلك الدول جميعا لصيانة الحقوق الصناعية التي اكتسبت في ١ آب سنة ١٩١٤ وللحصول عليها او الاعتراض على منحها او التي لولا وقوع الحرب لكان يمكن اكتسابها منذ ذلك التاريخ بطلب يقدم قبل الحرب وفي اثنائها . وتجدد جميع الحقوق الصناعية التي فانت مدتها المقررة لقصور اصحابها عن انجاز اي عمل او معاملة او دفع اي رسوم ويشترط في تجديداتها في حالة امتيازات الاختراعات والرسوم ان تتخذ التدابير التي تراها كل دولة ضرورية لصيانة حقوق الفريق الثالث الذي استثمر او استعمل امتيازات الاختراعات او الرسوم منذ فوات مدتها المقررة .

ويستثنى من ذلك المدة الواقعة بين ١ آب سنة ١٩١٤ وتاريخ وضع هذه الماهدة موضع الاجراء عند حساب المدة التي فيها يجب استثمار امتياز اختراع او استعمال علامة تجارية فارقة او رسم ما على ان لا يفسخ اي امتياز وان لا تلتفى اية علامة تجارية او رسم معمول به في ١ آب سنة ١٩١٤ لعدم استثمار او استعمال العلامة او الرسم في مدة سنتين بعد وضع هذه الماهدة موضع الاجراء .

المادة ٨٨ - لا يجوز اقامة دعوى او تقديم ادعاء من قبل الرعايا العثمانيين او الاشخاص المقيمين في تركيا او الذين يتعاملون اعمالا فيها من الجهة الواحدة ولا من قبل رعايا الدول المتحالفة او الاشخاص المقيمين في تركيا او الذين يتعاملون اعمالا فيها من الجهة الواحدة ولا من قبل رعايا الدول المتحالفة او الاشخاص المقيمين في بلادها او الذين يتعاملون اشغالا فيها من الجهة الاخرى ولا من قبل فريق ثالث اكتسب حقه خلال الحرب من اولئك الاشخاص بسبب اي حوادث وقعت في بلاد الفريق الآخر في المدة الواقعة بين تاريخ نشوب الحرب ووضع هذه الماهدة موضع التنفيذ مما يمس تدبيرا على الحقوق الصناعية او الفنية او الادبية سواء كانت تلك الحقوق سارية في اثناء الحرب او جددت بموجب نصوص المادة ٨٦ .

وتشمل «لفظة الحوادث» المشار اليها اعلاه استعمال الحقوق الصناعية او الادبية او الفنية من قبل حكومات الفريقين الساميين المتعاقدين او اي شخص آخر بالنيابة عنها او بواقفتها وبيع المتوجات او الجهارات او المواد التي تسري عليها هذه الحقوق او عرضها للبيع او الاستعمال .

المادة ٨٩ - ان رخص استعمال الحقوق الصناعية او طبع او نشر الاشغال الادبية او الفنية الممنوحة قبل وقوع الحرب من او الى رعايا الدول المتحالفة او اي اشخاص يقيمون في بلادها او يتعاملون اشغالا فيها من الجهة الواحدة الى او من قبل الرعايا العثمانيين من الجهة الاخرى تعتبر

ملفئة منذ اعلان الحرب بين تركيا والدولة المتحالفة ذات الشأن . ولكن لصاحب الرخصة الاول الحق في خلال ستة اشهر من وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء ان يتطلب من صاحب الحقوق المنوه عنها منحه رخصة جديدة له يبين شروطها مجلس التحكيم المختلط المشار اليه في القسم الخامس من هذا الفصل اذا لم يقع اتفاق بين المتعاقدين ويكون لهذا المجلس السلطة لتعيين التعويض الذي يجب دفعه عن استعمال تلك الحقوق في اثناء الحرب اذا كانت الظروف تقضي بذلك .

المادة ٩٠ - لا يحرم سكان البلاد المنسلخة عن تركيا بموجب هذه المعاهدة رغما عن هذا الانتقال وتغيير رعويتهم من جراء ذلك من التمتع دائما بجميع الحقوق الصناعية والادبية والفنية التي كانوا يتمتعون بها عند الانتقال .

ان الحقوق الصناعية والادبية السارية في البلاد المنسلخة عن تركيا بموجب هذه المعاهدة وقت اسلاخها او التي اعيدت لاصحابها بموجب نصوص المادة ٨٦ تعترف بها الدولة التي انتقلت اليها تلك البلاد وتبقى سارية فيها لنفس المدة المقررة لها بمقتضى القانون العثماني .

« مجلس التحكيم المختلط »

المادة ٩٢ - يؤسس في مدة ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذه المعاهدة مجلس تحكيم مختلط بين كل دولة من الدول المتحالفة من الجهة الواحدة وحكومة تركيا من الجهة الاخرى ويشكل كل مجلس من ثلاثة اعضاء يعين اثنان منهم من قبل الحكومتين ذات الشأن ويكون لما الحق بتسمية عدد من الاشخاص يتخبون منهم وفقاً للحالة واحداً لمضوية المجلس ويتخب رئيس المجلس بالاتفاق بين الحكومتين ذات الشأن .

فاذا وقع خلاف على تعيين الرئيس ولم تنفق الحكومتان على تعيينه خلال شهرين من العمل بهذه المعاهدة يعين رئيس محكمة العدل الدائمة في لاهاي ذلك الرئيس بناء على طلب احدى الحكومتين ذات الشأن من رعايا احدى الدول المتحالفة في اثناء الحرب .

فاذا لم تعين احدى الحكومتين ذات الشأن في مدة شهرين عضواً يمثلها في المجلس المختلط يحق لمجلس عصبة الامم ان يعين ذلك العضو بناء على طلب الحكومة الاخرى ذات الشأن .

واذا تولي احد اعضاء المجلس المختلط او استقال او اصبحت لاي سبب كان غير قادر على القيام بواجباته يعين خلفه على الكيفية الموضوعية لتعيينه وتسري مدة الشهرين المذكورة اعلاه اعتباراً من وفاته او استقالته او عدم مقدرته على القيام بواجباته .

المادة ٩٣ - يتعقد مجلس التحكيم المختلط في الاستانة ويحق للحكومات ذات الشأن ان

تتخبط في كل مجلس لجنة او اكثر لتعقد في المكان الموافق اذا كان عدداً القضايا ونوعها تسوغ ذلك . وتؤلف كل لجنة كهذه من نائب رئيس وعضوين يعينان بمقتضى نص الفقرات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة من المادة ٩٢ .

وتعين كل حكومة مندوباً واحداً او اكثر ينوب عنها في المجلس .

فاذا مرت ثلاث سنوات على انشاء مجلس التحكيم المختلط او احدى لجانه ولم يتجز ذلك المجلس او اللجنة اعماله وطلبت الدولة التي يتعقد المجلس او اللجنة في منطقة نقله او نقلها بموجب تغيير مكان الانعقاد .

المادة ٩٤ - يبت مجلس التحكيم المختلط المؤسس بمقتضى المادتين ٩٢ و ٩٣ في جميع المشاكل التي تقع ضمن صلاحيته بمقتضى هذه المعاهدة .

ويتخذ المجلس قراراته بالاكثرية وقد وافق الفريقان الساميان المتعاقدان على ان يتبرا قرارات مجلس التحكيم المختلط قاطعة باتة وان يقيدا بها رعاياها وان يضمن تنفيذها حالما تبلغ اليهما دون ضرورة اعلان تنفيذها .

وقد تعهد الفريقان الساميان المتعاقدان ايضاً بان تساعد محاكمها وحكوماتها مجلس التحكيم

المختلط مباشرة على كل وجه تستطيعه وعلى الاخص في تبليغ الاعلانات وجميع البيانات .

المادة ٩٥ - يكون رائداً لمجلس التحكيم المختلط العدل والانصاف وحسن النية .

ويقرر كل مجلس اللغة التي يستعملها ويأمر بترجمة ما يراه ضرورياً لفهم فعم الاجراءات والمرافعات ويضع أنظمة ويحدد الاوقات التي تراعى في المرافعات . ويجب ان تنبى هذه الانظمة على المبادي الآتية :

١ - تشمل هذه الانظمة على تقديم مذكرة ومذكرة استجوابية مع خيار تقديم جواب

رد . فاذا طلب احد الفريقين السماح له بتقديم طلبه شفوياً فانه يسمح له بذلك وفي هذه الحالة

يعطى الفريق الآخر نفس الحق .

٢ - يكون للمجلس السلطة التامة لان يأمر باجراء التحقيقات وابرار الشهود واجراء

الفحص من قبل الخبراء وتقديم التقارير وان يطلب اية معلومات ويسمع شهادة الشهود وبسأل

المتعاقدين او وكلائها تقديم اية ايضاحات شفاهية او خطية .

٣ - لا يقبل اي ادعاء بعد مرور مدة ستة اشهر على تأسيس المجلس ما لم تنص هذه المعاهدة

على خلاف ذلك الا بتفويض خاص صادر بموجب قرار من ذلك المجلس كتقدير استثنائي

لاحتبار المسافة او القوة القاهرة .

٤ - على هذا المجلس ان يعقد عددا من الجلسات في الاسبوع بقدر ما يكون ضروريا لاجراء اشغاله الا في ايام العطلة التي يجب ان لا تتجاوز الثانية اسابيع في السنة .

٥ - يجب ان يعطى الحكم دائما خلال شهرين على الاكثر من الانتهاء من سماع القضية وبعد سماعها يشرع المجلس حالا في وضع حكمه .

٦ - المرافعات الشفاهية تكون علنا كما ان الاحكام تصدر في جميع الظروف علنا .

٧ - يحق لكل مجلس مختلط ان يعقد جلساته في اي مكان عدا عن المكان المعين اذا وجد ذلك مناسبا لانجاز اشغاله بسرعة .

المادة ٩٦ - تبين الحكومات ذات الشأن بالاتفاق سكرتيرا عاما لكل مجلس تحكميم ويلحق بهذا السكرتير العام سكرتير واحد او اكثر لمساعدته . ويخضع السكرتير العام والسكرتيرون الآخرون لاوامر المجلس الذي يحق له بموافقة الحكومات ذات الشأن ان يعين الاشخاص الذين يحتاج اليهم لمساعدته .

يكون مكتب سكرتيرية كل مجلس تحكميم في الاستانة ويحق للحكومات ذات الشأن ان تكون مكاتب اضافية حيثما ترى مناسبا .

يحفظ كل مجلس في دائرة سكرتارته جميع السجلات والاوراق والمستندات المتعلقة بالقضايا التي تعرض عليه وعند انتهاء المجلس من اعماله يودع جميع هذه الاوراق والمستندات في دائرة سجلات حكومة البلاد التي انعقد فيها . ويسمح لجميع الحكومات ذات الشأن بالاطلاع عليها .

المادة ٩٧ - تدفع كل حكومة راتب العضو الذي يمينه في المجلس وكذلك راتب المندوب والسكرتير الذي تعينه .

وتعين رواتب رئيس المجلس والسكرتير العام بالاتفاق بين الحكومات ذات الشأن ولتحمل الحكومتان بالتساوي هذه الرواتب ونفقات المجلس العمومية .

المادة ٩٨ - مع مراعاة اي اتفاق عقد بين الفريقين السامين المتعاقدين تعتبر القرارات المتخذة والاوامر الصادرة منذ تشرين الاول سنة ١٩١٨ حتى تاريخ وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ من قبل مندوبي الدول التي احتلت الاستانة بالاتفاق معها بشأن اموال وحقوق ومصالح رعاياها واموال وحقوق ومصالح الاجانب والرعايا العثمانيين وعلاقة هؤلاء مع حكومة تركيا تعتبر قاطمة باثمة ولا تشكل اي ادعاء او طلب من هذه الدول او سلطاتها .

وجميع المطالب والادعاءات الاخرى الناشئة عن خسائر نجمت عن اي هذه القرارات او الاوامر تعرض على مجلس التحكميم المختلط .

المادة ١٣٨ - وفي الامور القضائية تعتبر القرارات المتخذة والاوامر الصادرة في تركيا اعتبارا من ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩١٨ الى ان وضعت هذه المعاهدة موضع التنفيذ من قبل جميع قضاة محاكم ومندوبي الدول التي احتلت الاستانة او من قبل اللجنة القضائية المختلطة الموقفة المشكلة في ٨ كانون الاول سنة ١٩٢١ والتدابير المتخذة لتنفيذ هذه القرارات والاوامر قاطمة دون ان يمس ذلك باحكام الفقرتين الرابعة والسادسة من التصريح الخاص بمنح العفو الصادر بهذا اليوم . ومع ذلك اذا قدم احد الناس ادعاء بشأن ضرر اصابه من جراء اي قرار قضائي صدر لصالح شخص آخر في قضية حقوقية من قبل محكمة عسكرية او محكمة بوليس يمرض ادعاه على مجلس التحكميم المختلط ويجوز لهذا المجلس اذا ثبت له صحة الادعاء ان يأمر بدفع تعويض لذلك الشخص او اعادة الاموال المدعى بها عليه .

المادة ١٤٠ - الغنائم المضبوطة خلال الحرب من قبل تركيا وغيرها من الدول المتعاقدة قبل تاريخ ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩١٨ لا يعلق لاي الفريقين الادعاء بها . ويسري نفس النص ايضا على الاموال التي حجز عليها بعد ذلك التاريخ للاخلال بالمدينة من قبل الدول التي احتلت الاستانة .

وقد تم الاتفاق على ان لا يقدم اي طلب كان سواء من قبل اية دولة من الدول التي احتلت الاستانة او رعاياها او من قبل الحكومة التركية او رعاياها بشأن القوارب الصغيرة معها كان نوعها . وللمراكب الحليفة المحولة والبخوت والمواكين التي تصرفت بها احدى الدول المذكورة بين ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩١٤ و ١ كانون الثاني سنة ١٩٢٣ في مرفئها او في المرافئ التي احتلتها . ولا يمس هذا النص باحكام الفقرة ٦ من تصريح العفو الصادر في هذا اليوم او في الادعاءات التي يشبهها احاد الناس ضد آخرين بمقتضى ماله من الحقوق قبل ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩١٤ .

الجدول الثالث

اتفاق بشأن شروط الإقامة والاشتغال والصلاحية

المادة ١٦ - قد تم الاتفاق بين تركيا والدول المتعاقدة الاخرى في قضايا الاحوال الشخصية اي في القضايا المتعلقة بالزواج والحقوق الزوجية والطلاق والانفصال والباينة والابوة والبنوة والتبني والكتابة والبلوغ والرعاية والولاية والحجر والقضايا المتعلقة بالوراثة سواء بوصية او بدونها وتوزيع التركات وتصويتها وقانون الماثلة بوجه العموم على ان المحاكم الوطنية او السلطات الوطنية الاخرى ذات الصلاحية المؤسسة في البلاد التي يكون الفريق يبحث في احواله الشخصية من رعاياها يكون لها وحدها الصلاحية في القضايا المتعلقة برعايا تلك الدول الغير المسلمين القاطنين في تركيا .

ولا يؤثر هذا النص بسلطات القناصل الخصوصية المأولة لهم في الاحوال الشخصية بمقتضى القانون الدولي او بمقتضى الاتفاقات الخصوصية التي قد يتم عقدها ولا يمس ذلك بما لمحاكم تركيا من حق طلب واستماع البيانات في القضايا التي اعترف اعلاها بانها واقعة ضمن صلاحية المحاكم الوطنية او حكومات الفريقين ذوي الشأن .

ولمستثناء لنص الفقرة الاولى من هذه المادة يكون لمحاكم تركيا الصلاحية بان تفصل في القضايا المشار اليها اعلاه اذا اتفق جميع المترافعين كتابة على قبول صلاحيتها . وفي هذه الحالة تطبق المحاكم التركية قانون بلاد المترافعين الوطني

فخامة الرئيس - عندنا مشروع موازنة سنة ١٩٣٠-١٩٣١

فقرأ السكرتير كتاب فخامة رئيس الوزراء : المؤرخ ١٨-١-١٩٣١ المدرج ادناه :

فخامة رئيس المجلس التشريعي المعظم

عملا بنصوص الاتفاقية الاردنية - البريطانية كست سالت دولة المتمدن البريطاني عن رأي حكومته بشأن ميزانية سنة ١٩٣٠-١٩٣١ فوافقي الات بالميزانية التي ارتأت الحكومة البريطانية قبولها والتذكيرة الايضاحية لها وابلغ فخامتكم ان حضرة صاحب السمو الملكي مولاي الامير المعظم بفضل بعد ان اطلع على الملحوظات التي ابدت - بالاعراب عن موافقته السنية على اعادة مشروع الميزانية الى المجلس التشريعي العالي لاعادة النظر فيه ثانية ملاحظاً تلك الاعتبارات .

قدمت طيه احدى وعشرين نسخة عن الميزانية مع احدى وعشرين نسخة عن التذكيرة الايضاحية رجاء التفضل بتوزيعها على أعضاء المجلس العالي .

توفيق بك - اقترح ان ينشر اولاً بقرائة قانون تقرير مصير الاراضي الاميرية .

فوافق المجلس على ذلك .

وهناقرأ السكرتير كتاب فخامة رئيس الوزراء المؤرخ ٢٢-١-١٩٣١ والمدرج ادناه :

رفعت لصاحب السمو الملكي مولاي الامير المعظم ما كان تراءى للمجلس العالي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٤-٤-١٩٣٠ حول قانون تقرير مصير الاراضي الاميرية لسنة ١٩٣٠ فأعاده رئيس الديوان الاميري الي بكتاب اثبت نصه تالياً :

« امرني صاحب السمو الملكي سيدي ومولاي امير البلاد المعظم ان اعيد لفخامتكم قانون

تقرير مصير الاراضي الاميرية النسيه يوم مل سموه العالي ان المجلس التشريعي الموقر سيجل للمحوظات السابقة بشأنه المعروفة لدى المجلس الكريم محلها من الاعتبار وبجيز القانون المذكور في هذه الدورة على الصورة الموافقة لما في ذلك من الاهمية الفعلية » .

ابراهيم بك - بناء على طلب بعض الاخوان من المجلس التشريعي الموقر ارتأت الحكومة وفقاً للمحوظات سمو الامير المعظم ان تحذف المادة الثالثة من القانون الذي سنه هذا المجلس ورفع لصاحب السمو الملكي الامير المعظم وان يقيم مقامها مادة بهذا النص اي ان تضاف الفقرة (د) الى آخر المادة الخامسة من القانون الاصلي وهي « لا يمنع هذا التصرف الى اي شخص غير اردني الجنسية » . فأذا قبلت هذه المادة مقام المادة الثالثة ووضعت كلمة - الى - محل كلمة - على - الواردة في الفقرة (أ) من المادة الرابعة اعتقد اننا نكون نفذنا ارادة صاحب السمو الامير المعظم وجعلنا هذا التعديل في صيغة تكون قابلة للقبول .

فخامة الرئيس - يقرأ القانون .

قريه .

١ - يسمى هذا القانون تعديل قانون تقرير مصير الاراضي الاميرية لسنة ١٩٣٠ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قبلت

٢ - عدلت المادة الثانية من قانون تقرير مصير الاراضي الاميرية لسنة ١٩٢٩ - المعروف فيما يلي بالقانون الاصلي - كما يأتي :

تعني عبارة « الاراضي الاميرية » في هذا القانون جميع الاراضي التي تخص الحكومة مهما كان نوعها وتشمل اي بناء او شجر او اي شيء آخر ثابت في الارض واي قسم من البحر والشاطئ او النهر واي حق في الارض او في الماء او عليها .

قبلت

٣ - تضاف الفقرة التالية الى آخر المادة الخامسة من القانون الاصلي .

(د) لا يمنع هذا التصرف الى اي شخص غير اردني الجنسية .

قبلت

٤ - (١) عندما يتعلق تقرير لجنة الاراضي المحلية او تنسيبها باراض لا تتجاوز مساحتها عشرة دونمات ولا تتجاوز قيمتها الخمسين جنبها ترفع تقاريرها وتوصيتها الى مدير الاراضي البت

فيها والمدير الاراضي ان يمنح حق التصرف في هكذا اراضي اذا رأى ذلك موافقا على شرط ان يراعي في ذلك الشروط المبينة في المادة الخامسة من القانون الاصلي .

(٢) توخيا للغرض المقصود من المادة السادسة من القانون الاصلي يقوم قرار مدير الاراضي بموجب هذه المادة مقام قرار المجلس التنفيذي .

(٣) لمدير الاراضي مثل الصلاحية الممنوحة المجلس التنفيذي بمقتضى احكام المادة السابعة من القانون الاصلي في الغاء حق اعطاء تصرف منحة بمقتضى احكام هذه المادة اذا لم يدفع بدل المثل .

٥ - يلغى قانون قبول الادعاءات بشأن الاراضي الاميرية لسنة ١٩٢٩ على ان لا يؤثر هذا الالغاء على مشروعة اي عمل تم بمقتضى احكامه .

قلت

٦ - رئيس الوزراء ووزير العدلية مأموران بانفاذ احكام هذا القانون .

قلت

فخامة الرئيس - اضع مجموع القانون بالرأي .

فوافق المجلس على ذلك .

فخامة الرئيس - فلندأوم على المذكرة في ميزانية ١٩٣٠-١٩٣١

شمس الدين بك - لي كلام بشأنها قبل تلاوتها

توفيق بك - لي كلمتين كقرار للجنة قبل ان يباشر شمس الدين بك

نعلمون حضراتكم من النسخ الجديدة لميزانية سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ التي وزعت عليكم ان قسما مما قرره مجلسكم العالي لم يكن قبوله بالنظر للملاحظات التي ابدتها الحكومة البريطانية . ولذلك ارى من الاسهل والافضل للصحة ان نقرأ كل فصل على حدة وننظر الى الشيء الذي لم يقبل مما كان قرره المجلس العالي وان يتكلم كل من له كلام بشأن هذا الشيء فتكون فكرة مجموعة ، وهذا اولى من التكلم بصورة عامة والبحث عن اشياء غير معينة فاذا قبلتم اقتراحي هذا ارجو ان تسمحوا لي بالاشارة الى كل شيء لم يقبل مما سبق وقرره

نظمي بك - اقترح التأجيل الى الجلسة القادمة .

شمس الدين بك - اجمل شيء يستحيل به المرء في مثل هذا الموقف الصراحة التامة نعم ا يجب ان تكون صريحين لان قبول الميزانية على الشكل الذي طلبه صاحب الجلالة البريطانية متناه وجود

المجلس وعدمه سيان لانه يريد من المجلس ان ينزل عن ارادته بلا قيد ولا شرط وهذا يحط من كرامة الامة ان كان لهذا المجلس رأي او حق تمثيل الامة التي تدفع الضرائب الوارد مفرداتها بهذه الميزانية .

نعم ان الاتفاقية جعلت لصاحب الجلالة البريطانية حق ابداء الرأي في الميزانية ولكن هذا لا يعني ان من الضروري ان تعمل كما يشاء وتشاء رغائب صاحب الجلالة . نعم ، ربما لصاحب الجلالة حق ابداء الرأي بشأن مجموع الميزانية لا بفرداتها . ثم من اين يعرف صاحب الجلالة البريطانية ما تطلبه البلاد من المسائل الضرورية الحيوية لان الميزانية المعادة تتضمن عدم الموافقة على بعض مسائل بسيطة كترقيع درجة موظف او تزويد محضات القرباسية المعادة للدوائر الرسمية او تخصيص بعض النفقات للاعمال البسيطة .

ان كان لصاحب الجلالة البريطانية الحق في محاسبتها على ترفيع بعض الموظفين او تنزيل درجات البعض منهم فما هي اذن قيمة الحكومة الحالية واين بقيت صلاحيتها وصلاحيات المجلس في تقرير امر الميزانية ؟ اذن من مثل هذه التدخلات يتضح لنا اننا محكومون مباشرة من قبل صاحب الجلالة البريطانية .

فن الضروري ان لا (ننفس) وان لانكتم الحقائق . الراهنة لان اعادة الموازنة على هذا الشكل المبثور يبرهن لنا شيئا كندا نجهله وهو اننا محكومون مباشرة كما اسلفت فاذا كنا محكومين مباشرة فما معنى اذن المجلس التشريعي والتنفيذي وما معنى الانتخابات التي جرت والتي عن طريقها جئنا لهذا المجلس ؟

ربما قال بعض الزملاء ان الانكاز يدفعون اعانة ومقابل هذه الاعانة يتدخلون في شؤنا المالية على فرض صحة هذه النظرية يجب ان تكون مداخلتهم بالنسبة لاعتانهم التي يدفعونها لتفجوع الموازنة تقريبا ٤٠٠ الف جنيه والاعانة المالية لا تتجاوز الستين او السبعين الف جنيه فوجب والحالة هذه ان تكون مداخلاتهم بقدر الاعانة التي يدفعونها والتي يتقاضاها الموظفون الانجليز وان يكون لنا الحق في ابداء الرأي بنسبة ما ندفعه من الضرائب لقبول الموازنة على هذا الشكل ونزلنا عند ارادة صاحب الجلالة البريطانية في موضوع الموازنة يحط من كرامة الامة التي نحن نتمثلها كما واني لا اريد ان يكون مجلسنا هذا كغيره من المجالس التي تنحصر وظيفته بالتوقيع والموافقة والتصديق على كل شيء . يعرض عليه .

فجر اذن امام حادثة تاريخية هامة وهي اما ان نرضخ باسم الامة عند ارادة دولة المتمد البريطاني ونحط من كرامة امتنا ولما ان ثبت ثبات الابطال ونرفض اعادة النظر في الموازنة على هذا الشكل للبتور ونكمل زميل من الزملاء رأي خاص اما انا فلا يمكن ان اوافق على غير هذا الرأي . متمسكا بقرار المجلس السابق .

نظمي بك - انا اقترحت التأجيل للجلسة القادمة .

فخامة الرئيس - اضع اقتراح نظمي بك بالرأي .

فوافق المجلس على تأجيل البحث للجلسة القادمة

فخامة الرئيس - ورد علينا كتاب من مجلس النواب للمراقي يتضمن الشكر فليقرأ .

فقري .

شمس الدين بك - الله يطول اعمارهم .

فخامة الرئيس - فليقرأ الكتب الواردة من رئاسة الوزراء الجلية لاجل العلم .

فقرئت .

فخامة الرئيس - فليقرأ تقرير اللجنة الادارية .

فقري .

فجيب بك الشريدي - اعطاء جدول عن المعاملات والاوراق الموهولة على اللجنة الادارية بهذا الشكل مخالف للنظام الداخلي . ان الاوراق والشكاوي التي تحال على اللجنة الادارية تقسم الى ثلاثة انواع الاول ماتجده اللجنة لاستحق الاكثراث وغير جدير بالبحث فتممله وتقرر حفظه والثاني ماتجد لزوما لاستيضاح الحكومة عنه والثالث ماتبسي رأيا فيه وتعرضه على هيئة المجلس البامة وهذا الجدول لا يتضمن شيئا من ذلك هذا فضلا عن ان الجداول تكون شهرية تقدم الى المجلس في آخر كل شهر لذلك الفت نظر اللجنة الادارية لاتباع النظام الداخلي .

فخامة الرئيس - يقرأ كتاب الرئاسة المضمن طلب تقديم سوال خطي حول تشغيل المساجين من قبل صاحب الاقتراح .

فقري .

فجيب بك الشريدي - كان يجب على سكرتير المجلس ان يأخذ خلاصة ما قيل في الجلسة ويعرضها لقيادة الجيش لتجيب عليها .

توفيق بك - النظام الداخلي ينص على تقديم سوال خطي لمقام رئاسة المجلس ليجال على

الدائرة المختصة لتجيب عليه خلال ثلاثة ايام وليس هناك شيء من هذا القبيل .

نظمي بك - يوجد نظام للسجون في عهد الاتراك لا يتناول مدير السجن تشغيل الا من حكم عليه بالاشغال الشاقة ولكن كما اذكر وضع قانون خاص سنة ١٢٧٧ نقل مصلحة السجون الى قيادة الجيش ومنح قائد الجيش ان يضع من وقت الى اخر قانونا وليس بنظام او تعليمات وقد اناط هذا القانون حق العفو واخراج المساجين وتشغيلهم وتحديد بقائد الجيش .

ولذلك اذا سمح لي الزميل المحترم صاحب الاقتراح رفيفان باشا ان انوب عنه بتقديم اقتراح اطلب فيه تعديل هذا القانون بصورة تتفق مع المصلحة .

رفيفان باشا - وانا اوافق على ذلك مع الشكر .

فخامة الرئيس - مواضع الجلسة الالية :

الميزانية .

ورفعت الجلسة

سكرتير المجلس التشريعي
عمر زكي